Menoufia J. Agric. Economic & Social Sci. Vol. 2 June (2017): 205 - 218

دراسة اقتصادية لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي دعم رغيف الخبز المصري

محمد أحمد أحمد السيد

قسم الاقتصاد والتنمية الريفية، كلية العلوم الزراعية البيئية، جامعة العريش

Received: Mar. 19 , 2017 **Accepted: Mar. 23 , 2017**

الملخص:

تعتبر قضية الدعم أحد القضايا التي تهتم بها العديد من الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، غير أن الدول النامية تعتبر الاكثر احتياجاً لنظم الدعم وذلك لمكافحة الفقر، وقد أدت الزيادة المستمرة في دعم رغيف الخبز إلي تزايد قيمة الدعم من حوالي 1.5 مليار جنيه عام 2000 إلي حوالي 9.1 مليار جنيه عام 2015، الأمر الذي أصبحت معه سياسة الدعم محل شك في تحقيق قدرتها علي تحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلي الفقراء، ثم في قدرة الموازنة العامة للدولة علي الاستمرار في هذه السياسة، لما تسببه من عدم كفاءة تخصيص الموارد، واصبحت تكلفة الدعم والاستمرار فيه تفوق قدرة موازنة الدولة علي القيام بوظائفها الحقيقية في تحقيق التنمية المستدامة للشعب المصري. ويهدف البحث بصفة عامة إلي دراسة أهم العوامل المؤثرة علي الدعم لرغيف الخبز وذلك من خلال استعراض أهم المتغيرات الاقتصادية والإنتاجية والمتعلقة بمحصول القمح المصري، الأهمية النسبية لدعم رغيف الخبز بالنسبة لدعم المواد الغذائية وإجمالي الدعم، والقياس الإحصائي لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.

وأوضحت النتائج أن متوسط قيمة الدعم لرغيف الخبز قد بلغ حوالي 8.6 مليار جنيه. كما بلغ متوسط قيمة الدعم الموجه للمواد الغذائية حوالي 16.8 مليار جنيه. في حين بلغ متوسط قيمة إجمالي الدعم حوالي 74.7 مليار جنيه. وقد بلغت الأهمية النسبية لقيمة الدعم لرغيف الخبز بالنسبة لدعم المواد الغذائية نحو 71.4٪، مقابل نحو 43.5٪ بالنسبة لإجمالي الدعم.

وعن تأثير المتغيرات الاقتصادية علي قيمة الدعم لرغيف الخبز أشارت نتائج الانحدار المرحلي في صورتها الخطية، أن عامل الصادرات الزراعية وصافي الاحتياطي النقدي وقيمة الاستهلاك العائلي هما أكثر العوامل تأثيراً علي قيمة الدعم لرغيف الخبز.

قد أظهرت نتائج الصورة النصف اللوغاريتمية أن سعر الخصم يحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي قيمة الدعم لرغيف الخبز حيث أنه بزيادة سعر الخصم بمقدار 1٪، يؤدي إلي نقص قيمة الدعم بحوالي 4.8٪، ويأتي سعر استيراد القمح في المرتبة الثانية، حيث أكدت النتائج أنه بزيادة سعر استيراد القمح بنحو 10٪، يترتب عليه زيادة قيمة الدعم لرغيف الخبز بحوالي 0.01٪، أما نتائج بالصورة اللوغاريتمية المزدوجة، فقد أظهرت أن عوامل منها الاستهلاك العائلي، وصافي الدخل الزراعي هي أكثر العوامل تأثيراً علي قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.

وقد أوصي البحث بضرورة رفع كفاءة الصوامع والمخازن لتقليل الفاقد من محصول القمح، والتوسع في خلط القمح بدقيق الذرة لتوفيره لكافة المواطنين، توعية المواطنين عن طريق تغيير وترشيد عادات الاستهلاك للخبز، تشديد الرقابة علي الأجهزة المعنية علي المطاحن لضمان جودة الدقيق ووصوله لمستحقيه، وضع الضوابط التي تمكن مفتشين التموين من الرقابة المحكمة علي المخابز التي تشارك في الدعم، وأخيراً وضع القوانين الصارمة التي تجرم التلاعب في منظومة الدعم.

الكلمات المفتاحية: *الخبز المصرى- محصول القمح- الدعم.*

مقدمة

تُعد سياسة الدعم الحكومي من السياسات الأكثر شيوعاً بين الدول، مع تفاوت أهداف هذه السياسات وأساليب تنفيذها، ففي بعض الدول يكون الهدف الأساسي من هذه السياسات هو الحد من الفقر، تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة أو محدودي الدخل، وفي دول أخري يكون الهدف من هذه السياسة هو احتواء بعض الآثار الناجمة عن سياسات اقتصادية ومالية معينة. تعتبر قضية الدعم أحد القضايا الهامة التي تهتم بها العديد من الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر الدول النامية هي الاكثر احتياجاً لنظم الدعم من أجل مكافحة الفقر وتغيير سبل الحماية الاجتماعية، كما يعتبر دعم الغذاء في مصر أحد المكونات الرئيسية لبرنامج الدعم الحكومي المباشر وأحد الآليات الأساسية للتخفيف من حدة الآثار المترتبة علي سياسات الاصلاح الاقتصادي والتي من أهمها الارتفاع المستمر في الأسعار المحلية وزيادة معدل التضخم، ولقد أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بدعم رغيف الخبز المصري باعتباره الغذاء الرئيسي لكافة أفراد المجتمع خاصة محدودي الدخل وأصبح دعم رغيف الخبز والذي يعتبر المحور الرئيسي لبرنامج الدعم الغذائي المصري، يمثل نحو 43.5٪ من إجمالي قيمة الدعم والذي بلغ متوسطه حوالي 74.7 مليار جنيه خلال الفترة (2000-2015). هذا وقد اهتمت الدولة بدعم رغيف الخبز بنوعيه البلدي والفينو، كما اتجهت الدولة إلي دعم نوع أخر من الخبز وهو الخبز البلدي المحسن.

مُشكلة البحث:

تواجه سياسة الدعم الموجهة لصناعة الخبز مجموعة من الانتقادات لعل أهمها زيادة معدل الاستهلاك السنوي للفرد من الخبز زيادة كبيرة لا تتفق ومعدلات الاستهلاك الغذائي في البلاد المماثلة، كذلك زيادة حجم الفاقد في صورة استخدامات أخري كأعلاف الحيوانات والدواجن، إلي جانب زيادة معدلات الفقد الناشئ عن سوء التصنيع، كما أن الاختلالات السعرية بين القمح والمحاصيل البديلة قد أدت إلي زيادة الفاقد الاقتصادي وعدم إمكانية تحقيق الأهداف الإنتاجية للحد من استيراد القمح ودقيقه.

وقد ساهمت سياسة دعم رغيف الخبز إلي زيادة قيمة الدعم من حوالي 1.5 مليار جنيه عام 2000، إلي حوالي 9.1 مليار جنيه عام 2015، مما ترتب عليه زيادة العبء علي الموازنة العامة للدولة وزيادة العجز في الميزان الزراعي والذي تزايد من حوالي 4.6 مليار جنيه عام 2000 إلي حوالي 41.5 مليار جنيه عام 2014. مما جعل تلك السياسات أصبحت محل شك في تحقيق قدرتها علي تحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلي الفقراء، ثم في قدرة الموازنة العامة للدولة علي الاستمرار في هذه السياسة، لما تسببه من عدم كفاءة تخصيص الموارد.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة إلي دراسة أهم العوامل المؤثرة علي الدعم لرغيف الخبز وذلك من خلال:

1- دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والإنتاجية المتعلقة بمحصول القمح في مصر.
2- الأهمية النسبية لدعم رغيف الخبز بالنسبة لدعم المواد الغذائية وإجمالي الدعم.
3- دراسة تطور أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.
4- القياس الإحصائي لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.

أهمية البحث:

ترجع أهمية دراسة قيمة الدعم لرغيف الخبز لأهميته الاستراتيجية، حيث يعتبر من أهم المكونات الرئيسية لبرنامج الدعم الحكومي المباشر، وهو أحد الآليات للتخفيف من حدة الفقر وارتفاع الأسعار المحلية، حيث يعتبر من أهم محاصيل الحبوب في مصر، كما يمثل الغذاء الرئيسي في وجبات المصريين، إلا أن الزيادة المستمرة في قيمة الدعم لرغيف الخبز تؤدي إلي زيادة العبء علي الموازنة العامة للدولة نتيجة للزيادة السكانية وارتفاع معدلات الاستهلاك، مما انعكس علي زيادة عجز

الميزان الزراعي، وهو ما يعطي أهمية لدراسة أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة علي دعم رغيف الخبز لتوجيه السياسة الزراعية نحو تقليص العجز في الميزان الزراعي سواء في المدي القصير أو الطويل.

الطريقة البحثية:

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الاقتصادي الكمي لمتغيرات الدراسة، كما استخدمت الدراسة العديد من أساليب التحليل الإحصائي وأدواته مثل المتوسطات الحسابية، النسب المئوية هذا إلى جانب تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات الاقتصادية موضع البحث، واستخدام أسلوب الانحدار المرحلي في معرفة أهم العوامل المؤثرة علي قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية المكتبية والنشرات الخاصة والصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك النشرات التي يصدرها قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلي البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

مناقشة وعرض النتائج

أولاً: توصيف المتغيرات الرئيسية المرتبطة بمحصول القمح في مصر:

يتناول هذا الجزء توصيف المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية المرتبطة بمحصول القمح في مصر والمتمثلة في المساحة المزروعة، الإنتاجية الفدانية، الإنتاج الكلي من القمح، الاستهلاك الكلي، الاستهلاك الفردي من القمح، حجم الفجوة القمحية، نسبة الاكتفاء الذاتي وذلك خلال الفترة (2000-2015).

1- المساحة المزروعة:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1) بأن المساحة المزروعة من محصول القمح قد بلغت حدها الأدنى حوالي 2.34 مليون فدان عام 2001، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 3.47 مليون فدان عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 2.92 مليون فدان. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (2) أن المساحة المزروعة من محصول القمح تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.07 مليون فدان، يمثل نحو 2.4٪ من المتوسط السنوي العام. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.89 مما يعنى أن نحو 89٪ من التغيرات في المساحة المزروعة تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

2- إنتاجية الفدان:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1) بأن انتاجية الفدان من محصول القمح قد بلغت حدها الأدنى حوالي 2.39 طن عام 2010، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 2.80 طن عام 2013، بمتوسط عام بلغ حوالي 2.71 طن. كما تشير تقديرات المعادلة رقم (2) أن انتاجية الفدان من محصول القمح تتزايد سنوياً بمقدار غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.003 طن.

3- الإنتاج المحلي:

تشير النتائج بأن الإنتاج الكلي من محصول القمح قد بلغ حده الأدني حوالي 6.23 مليون طن عام 2002، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 9.66 مليون طن عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 7.89 مليون طن. وتشير تقديرات المعادلة رقم (3) أن الإنتاج الكلي من محصول القمح يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.21 مليون طن، يمثل نحو 2.66٪ من المتوسط السنوي العام. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.81 مما يعنى أن نحو 81٪ من التغيرات في الإنتاج الكلي تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

4- الاستهلاك الفردي من القمح:

أوضحت النتائج بأن الاستهلاك الفردي من محصول القمح قد بلغ حده الأدنى حوالي 186.01 كجم عام 2003، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 225.92 كجم عام 2012، بمتوسط عام بلغ حوالي 199 كجم. وتشير تقديرات المعادلة رقم (7) أن الاستهلاك الفردي من القمح يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.32 كجم، يمثل نحو 0.66٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.40 مما يعنى أن نحو 40٪ من التغيرات في الاستهلاك الفردي من القمح تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

5- الاستهلاك المحلي:

بينت النتائج أن الاستهلاك الكلي من محصول القمح قد بلغ حده الأدني حوالي 12.20 مليون طن عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 18.65 مليون طن عام 2012، بمتوسط عام بلغ حوالي 14.98 مليون طن. وتشير تقديرات المعادلة رقم (4) أن الاستهلاك الكلي من محصول القمح يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.41 مليون طن، يمثل نحو 2.74٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.91 مما يعنى أن نحو 91٪ من التغيرات في الاستهلاك الكلي تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

جدول رقم (1): المتغيرات المرتبطة بمحصول القمح في مصر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	المساحة المزروعة (مليون فدان)	إنتاجية الفدان (طن)	الإنتاج الكلي (مليون طن)	الاستهلاك الفردي (كجم)	الاستهلاك المحلي (مليون طن)	حجم الفجوة القمحية (مليون طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)
2000	2.46	2.67	6.56	190.92	12.20	5.64	53.77
2001	2.34	2.67	6.25	194.94	12.71	6.46	49.17
2002	2.45	2.70	6.23	187.97	12.50	6.27	49.84
2003	2.5	2.73	6.92	186.01	12.63	5.71	54.79
2004	2.61	2.76	7.18	187.01	12.96	5.78	55.40
2005	2.99	2.73	8.14	195.62	13.83	5.86	58.86
2006	3.06	2.70	8.27	201.04	14.58	6.31	56.72
2007	2.72	2.72	7.38	202.04	14.87	7.49	49.63
2008	2.92	2.73	7.98	198.00	14.89	6.91	53.59
2009	3.15	2.71	8.52	201.04	15.46	6.94	55.11
2010	3.07	2.39	7.17	201.52	15.86	8.69	45.21
2011	3.06	2.74	8.37	212.96	17.15	8.78	48.80
2012	3.16	2.78	8.79	225.92	18.65	9.86	47.13
2013	3.38	2.80	9.46	197.20	16.50	7.22	56.7
2014	3.39	2.74	9.28	199.34	17.10	8.55	52.10
2015	3.47	2.78	9.66	202.36	17.80	8.14	54.30
المتوسط	2.92	2.71	7.89	199.0	14.98	7.16	52.57

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، نشرات المساحة المحصولية للإنتاج النباتي،أعداد متفرقة.

جدول رقم (2): الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمحصول القمح في مصر خلال الفترة (2000-2015)

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	معدل النمو السنوي ٪	R^2	F
1	المساحة المزروعة (X_1) (مليون فدان)	$\hat{Y}_t = 2.31 + 0.07\ t$ (34.43)** (10.39)**	2.40	0.89	107.99**
2	الإنتاجية (X_2) (طن/ فدان)	$\hat{Y}_t = 2.68 + 0.003\ t$ (54.02)** (0.66)	0.11	0.03	0.44
3	الإنتاجالمحلي (X_3) (مليون طن)	$\hat{Y}_t = 6.09 + 0.21\ t$ (23.03)** (7.69)**	2.66	0.81	59.09**
4	الاستهلاك الفردي (X_5) (كجم)	$\hat{Y}_t = 187.79 + 1.32\ t$ (44.78)** (3.04)**	0.66	0.40	9.24**
5	الاستهلاك المحلي (X_4) (مليون طن)	$\hat{Y}_t = 11.46 + 0.41\ t$ (33.80)** (11.80)**	2.74	0.91	139.18**
6	حجم الفجوة (Y) (مليون طن)	$\hat{Y}_t = 5.30 + 0.22\ t$ (12.56)** (5.02)**	3.07	0.64	25.16**
7	نسبة الاكتفاء الذاتي (X_6) (٪)	$\hat{Y}_t = 53.35 - 0.09\ t$ (25.56)** (-0.43)**	0.17	0.01	0.18

حيث:

$\hat{Y}_t$= القيمة التقديرية لأهم المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمحصول القمح في مصر في المشاهدةi.

t= متغير يعبر عن الزمن، 1، 2، ...، 16.

المصدر: نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بالجدول رقم (1) بالبحث.

6- حجم الفجوة القمحية:

أكدت النتائج الواردة بالجدول رقم (1) أن حجم الفجوة القمحية قد بلغ حده الأدني حوالي 5.64 مليون طن عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 9.86 مليون طن عام 2012، بمتوسط عام بلغ حوالي 7.16 مليون طن. وتشير تقديرات المعادلة رقم (5) أن حجم الفجوة القمحية يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.22 مليون طن، يمثل نحو 3.07٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.64 مما يعنى أن نحو 64٪ من التغيرات في الفجوة القمحية تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

7- نسبة الاكتفاء الذاتي:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (1) بأن نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح قد بلغت حدها الأدني نحو 47.13 ٪جنيه عام 2012، في حين بلغت حدها الأقصي نحو58.56٪ عام 2005، بمتوسط عام بلغ نحو52.57٪. وتشير تقديرات المعادلة رقم (6) أن نسبة الاكتفاء الذاتي تتناقص سنوياً بمقدار غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.09٪.

ثانياً: تطور قيمة الدعم الموجه للسلع الغذائية ورغيف الخبز وإجمالي الدعم:

1- الدعم الموجه لرغيف الخبز:

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (3) بأن قيمة الدعم الموجه لرغيف الخبز قد بلغ حده الأدني حوالي 1.5 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حدها الأقصي حوالي 16.5مليار جنيه عام 2009، بمتوسط عام بلغ حوالي 8.6 مليار جنيه. كما بلغ المتوسط العام لقيمة الدعم الموجه لرغيف الخبز بالنسبة للدعم الموجة للمواد الغذائية نحو 71.4٪، مقابل نحو 43.5٪ بالنسبة لإجمالي قيمة الدعم. وتشير تقديرات المعادلة رقم (8) بالجدول رقم (4) أن قيمة الدعم لرغيف الخبز يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.80 مليار جنيه، يمثل نحو 9.35٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.59 مما يعنى أن نحو 59٪ من التغيرات في دعم رغيف الخبز تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

جدول رقم (3): تطور قيمة دعم رغيف الخبز بالنسبة لدعم المواد الغذائية وإجمالي الدعم خلال الفترة (2000-2015)

السنة	قيمة الدعم لرغيف الخبز (مليار جنيه)	دعم المواد الغذائية (مليار جنيه)	إجمالي الدعم (مليار جنيه)	٪ لدعم الرغيف من دعم المواد الغذائية	٪ لدعم الرغيف من إجمال الدعم	نصيب الفرد من الدعم (جنيه)
2000	1.5	2.7	5.0	63.89	38.33	78.25
2001	1.9	3.1	4.9	71.43	43.48	75.15
2002	2.3	3.6	6.0	78.38	55.77	90.23
2003	3.0	4.2	6.9	56.25	45.65	101.62
2004	5.8	7.4	10.4	65.96	11.44	150.07
2005	6.3	11.2	13.8	85.11	14.81	195.19
2006	6.2	9.4	54.2	92.68	18.05	750.69
2007	8.0	9.4	54.0	78.20	17.59	733.70
2008	15.2	16.4	84.2	73.21	13.14	1119.68
2009	16.5	21.1	93.8	46.48	13.67	1219.77
2010	12.3	16.8	93.6	35.64	8.20	1189.33
2011	15.2	32.7	111.2	33.74	6.59	1380.85
2012	10.8	30.3	131.7	33.24	6.43	1595.40
2013	11.0	32.6	166.8	28.80	5.20	1993.55
2014	11.8	35.5	183.4	51.08	11.46	2138.03
2015	9.1	31.6	175.1	63.89	38.33	1990.68
المتوسط	8.56	16.75	74.69	71.43	43.48	995.34

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، أعداد متفرقةwww.mof.gov.eg.

جدول رقم (4): الاتجاه الزمني العام لقيمة الدعم الموجه للسلع الغذائية ورغيف الخبز والإجمالي العام للدعم خلال الفترة (2000-2015)

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R^2	F
8	دعم رغيف الخبز (Y) (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 1.78 + 0.80t$ $(1.02) \quad (4.44)^{**}$	0.59	19.74**
9	دعم المواد الغذائية (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = -3.95 + 2.44t$ $(-1.97) \quad (11.74)^{**}$	0.91	137.78**
10	إجمالي الدعم (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = -38.03 + 13.26t$ $(-4.45)^{**} \quad (15.03)^{**}$	0.94	225.12**
11	نصيب الفرد من الدعم (جنيه)	$\hat{Y}_t = -390.66 + 154.80t$ $(-4.08)^{**} \quad (15.62)^{**}$	0.95	243.96**

حيث:

$\hat{Y}_t$= القيمة التقديرية لقيمة دعم رغيف الخبز ودعم المواد الغذائية وإجمالي الدعم ومتوسط نصيب الفرد من الدعم المشاهدة.

t= متغير يعبر عن الزمن، 1، 2، ...، 16.

المصدر: نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بالجدول رقم (3) بالبحث.

2- الدعم الموجه للسلع الغذائية:

أوضحت النتائج أن قيمة الدعم الموجه للمواد الغذائية قد بلغ حده الأدني حوالي 2.7 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 35.5 مليار جنيه عام 2014، بمتوسط عام بلغ حوالي 16.8 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (9) أن قيمة الدعم الموجه للسلع الغذائية يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 2.4 مليار جنيه، يمثل نحو 14.5٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.91 مما يعنى أن نحو 91٪ من التغيرات في دعم المواد الغذائية تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

3- تطور إجمالي الدعم:

أشارت النتائج أن قيمة إجمالي الدعم قد بلغ حده الأدني حوالي 4.9 مليار جنيه عام 2001، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 183.4 مليار جنيه عام 2014، بمتوسط عام بلغ حوالي 74.7 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (10) أن إجمالي الدعم يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 13.3 مليار جنيه، يمثل نحو 17.8٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.94 مما يعنى أن نحو 94٪ من التغيرات في إجمالي الدعم تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

4- تطور نصيب الفرد من الدعم:

أوضحت النتائج أن نصيب الفرد من الدعم قد بلغ حده الأدنى حوالي 75.2 جنيه عام 2001، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 2138 جنيه عام 2014، بمتوسط عام بلغ حوالي 995.3 جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (11) بالجدول رقم (4) أن نصيب الفرد من الدعم يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 154.8جنيه، يمثل نحو 16.2٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.95 مما يعنى أن نحو 95٪ من التغيرات في نصيب الفرد من الدعم تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

ثالثاً: أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة دعم رغيف الخبز المصري:

يستعرض هذا الجزء أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة دعم رغيف الخبز المصري (Y) والمتمثلة في:

1- سعر الصرف:(X_1)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن سعر الصرف قد بلغ حده الأدني حوالي 3.65 جنيه/دولار عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 7.60 دولار/جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 5.7 دولار/جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (12) بالجدول رقم (6) أن سعر الصرف يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.18 دولار/جنيه، يمثل نحو 3.2٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.70 مما يعنى أن نحو 70٪ من التغيرات في سعر الصرف تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

2- صافي الدخل الزراعي:(X_2)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن صافي الدخل الزراعي قد بلغ حده الأدني حوالي 50.7 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 288.6 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 123.4 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (13) أن صافي الدخل الزراعي يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 14.05 مليار جنيه، يمثل نحو 11.4٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.94 مما يعنى أن نحو 94٪ من التغيرات في صافي الدخل الزراعي تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

3- قيمة الصادرات الزراعية:(X_3)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن قيمة الصادرات الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 1.8 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 22.2 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 10 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (14) أن قيمة الصادرات تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.53 مليار جنيه، يمثل نحو 15.3٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.74 مما يعنى أن نحو 74٪ من التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

4- قيمة الواردات القمحية:(X_4)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن قيمة الواردات القمحية قد بلغت حدها الأدني حوالي 1.7 مليار جنيه عام 2001، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 36.7 مليار جنيه عام 2013، بمتوسط عام بلغ حوالي 11.3 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (15) أن قيمة الواردات القمحية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.69 مليار جنيه، يمثل نحو 15٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.74 مما يعنى أن نحو 74٪ من التغيرات في قيمة الواردات القمحية تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

5- عجز الميزان الزراعي:(X_5)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) أن عجز الميزان الزراعي قد بلغ حده الأدني حوالي 4.6 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 41.5 مليار جنيه عام 2014، بمتوسط عام بلغ حوالي 14.6 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (16) أن عجز الميزان الزراعي يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 2.44 مليار جنيه، يمثل نحو 16.7٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.77 مما يعنى أن نحو 77٪ من التغيرات في عجز الميزان الزراعي تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

6- سعر استيراد القمح:(X_6)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن سعر استيراد محصول القمح قد بلغ حده الأدني حوالي 493 جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 5398 جنيه عام 2013، بمتوسط عام بلغ حوالي 1760.4 جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (17) أن سعر استيراد القمح

جدول رقم (5) أهم العوامل المؤثرة علي دعم رغيف الخبز في مصر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	دعم رغيف الخبز (مليار جنيه)	سعر الصرف (جنيه/دولار)	صافي الدخل الزراعي (مليار جنيه)	قيمة الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	قيمة واردات القمح (مليار جنيه)	عجز الميزان الزراعي (مليار جنيه)	سعر استيراد القمح (جنيه)	صافي احتياطي النقد الأجنبي (مليار دولار)	قيمة الاستهلاك العائلي (مليار جنيه)	معدل التضخم ٪	سعر الخصم ٪	عدد السكان (مليون نسمة)
2000	1.5	3.65	50.7	1.79	2.12	4.6	493	15.13	296	2.8	12	63.90
2001	1.9	4.07	53.6	1.80	1.71	5.4	606	14.24	311	2.7	12	65.20
2002	2.3	4.63	60.5	2.80	3.01	6	664	14.15	327	3.2	11	66.50
2003	3.0	5.86	68.5	4.10	3.07	5.8	903	14.81	358	11.0	10	67.90
2004	5.8	6.19	82.5	4.90	4.43	4.5	1033	14.78	410	12.0	10	69.30
2005	6.3	5.78	92.9	5.50	5.30	8.3	941	19.30	454	4.0	10	70.70
2006	6.2	5.73	102.4	5.80	5.54	7.1	954	22.93	512	11.0	9	72.20
2007	8.0	5.64	116.3	6.20	8.82	9.2	1495	28.56	624	10.1	9	73.60
2008	15.2	5.43	136.76	10.9	11.51	9.5	1938	34.57	745	13.0	10	75.20
2009	16.5	5.54	138.05	13.7	12.70	12.7	2127	31.13	911	13.3	9	76.90
2010	12.3	5.62	150.71	15.8	13.70	10.5	2291	35.22	1035	12.9	8.50	78.70
2011	15.2	5.93	179.68	18.1	14.07	23.3	3039	26.56	1193	11.0	8.50	80.53
2012	10.8	6.06	190.82	18.2	15.13	34.3	1780	15.53	1521	7.3	9.50	82.55
2013	11.0	6.87	203.8	19.8	36.65	36	5398	14.90	1697	9.8	10.25	83.67
2014	11.8	7.08	223.7	20.9	22.85	41.5	2818	16.7	1991	8.2	8.75	85.78
2015	9.1	7.60	*288.55	*22.24	19.40	*34.12	1687	20.1	2286	11.4	9.25	87.96
المتوسط	8.56	5.73	123.39	10.02	11.25	14.58	1760.44	21.16	916.94	8.98	9.80	75.04

* تم التنبؤ بهذه القيم بالاتجاه الزمني العام.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 193.22 جنيه، يمثل نحو 11٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.55 مما يعنى أن نحو 55٪ من التغيرات في سعر استيراد القمح تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

7- صافي احتياطي النقد الأجنبي:(X_7)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن صافي احتياطي النقد الأجنبي قد بلغ حده الأدني حوالي 14.2 مليار جنيه عام 2002، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 35.2 مليار جنيه عام 2010، بمتوسط عام بلغ حوالي 21.2 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (18) أن صافي احتياطي النقد الأجنبي يتزايد سنوياً بمقدار غير معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.46 مليار جنيه.

8- قيمة الاستهلاك العائلي:(X_8)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن قيمة الاستهلاك العائلي قد بلغت حدها الأدني حوالي 296 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 2286 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 916.9 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (19) أن قيمة الاستهلاك العائلي تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 127.84 مليار جنيه، يمثل نحو 14٪ من المتوسط السنوي. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو0.89مما يعنى أن نحو 8974٪ من التغيرات في قيمة الاستهلاك العائلي تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

9- معدل التضخم:(X_9)

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن معدل التضخم قد بلغ حده الأدني نحو 2.7٪ عام 2001، في حين بلغ حده الأقصي نحو 13.3٪ عام 2009، بمتوسط عام بلغ نحو 9٪. وتشير تقديرات المعادلة رقم (20) أن معدل التضخم يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ نحو 0.42٪. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.27 مما يعنى أن نحو 27٪ من التغيرات في معدل التضخم تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

10- سعر الخصم:(X_{10})

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن سعر الخصم قد بلغ حده الأدني حوالي 8.5 عام 2010، 2011، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 12 عام 2000، 2001، بمتوسط عام بلغ حوالي 9.8. وتشير تقديرات المعادلة رقم (21) أن سعر الخصم يتناقص سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.17، يمثل نحو 1.7٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد.

11- عدد السكان:(X_{11})

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بأن عدد السكان قد بلغ حده الأدني حوالي 63.9 مليون نسمة عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 87.9 مليون نسمة عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 75 مليون نسمة. وتشير تقديرات المعادلة رقم (22) أن عدد السكان يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.59 مليون نسمة، يمثل نحو 2.1٪ من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو0.99 مما يعنى أن نحو 99٪ من التغيرات في قيمة الواردات القمحية تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

قد بلغ نحو 0.52 مما يعنى أن نحو 52٪ من التغيرات في سعر الخصم تُعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

رابعاً: القياس الإحصائي لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري:

1- الصورة الخطية:

بإجراء الانحدار المرحلي لأهم المتغيرات المؤثرة على قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري في صورتها الخطية والموضحة بالمعادلة رقم (23) بالجدول رقم (7)، أظهرت

النتائج أن عامل الصادرات الزراعية يحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي قيمة الدعم لرغيف الخبز حيث أنه بزيادة الصادرات الزراعية بمقدار مليار جنيه، يؤدي إلي زيادة قيمة الدعم بحوالي 1.07مليار جنيه، ويأتي صافي الاحتياطي النقدي الاجنبي في المرتبة الثانية، حيث أكدت النتائج أنه بزيادة صافي الاحتياطي النقدي بحوالي مليار دولار، يترتب عليه زيادة قيمة الدعم لرغيف الخبز بحوالي 0.23 مليار جنيه، ويأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة عامل الاستهلاك العائلي حيث أن زيادة الاستهلاك العائلي بمقدار مليار جنيه، يؤدي إلي نقص قيمة الدعم بحوالي 0.01 مليار جنيه، وقد بلغ معامل التحديد المعدل نحو 0.88 وهو ما يعنى أن نحو 88٪ من هذه العوامل تشرح وتفسر مقدار التغير في قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.

جدول رقم (6): الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي دعم رغيف الخبز المصري خلال الفترة (2000-2015)

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R^2	F
12	سعر الصرف (X_1) (جنيه/دولار)	$\hat{Y}_t = 4.21 + 0.18t$ (14.02)** (5.75)	0.70	33.02**
13	صافي الدخل الزراعي (X_2) (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = 14.31 + 14.05t$ (1.60)** (15.20)**	0.94	230.95
14	الصادرات الزراعية (X_3) (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = -2.23 + 1.53t$ (-2.58)* (17.08)**	0.91	139.18**
15	قيمة الواردات القمحية (X_4) (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = -3.08 + 1.69t$ (-1.19) (6.30)**	0.74	39.68**
16	عجز الميزان الزراعي (X_5) (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = -4.93 + 2.44t$ (-1.45) (6.92)**	0.77	47.91**
17	سعر استيراد القمح (X_6) (جنيه)	$\hat{Y}_t = 118.10 + 193.22t$ (0.26) (4.11)**	0.55	16.86**
18	صافي احتياطي النقدي الأجنبي (X_7) (مليار دولار)	$\hat{Y}_t = 17.24 + 0.46t$ (4.35)** (1.13)	0.08	1.27
19	الاستهلاك العائلي (X_8) (مليار جنيه)	$\hat{Y}_t = -169.70 + 127.84t$ (-1.45) (10.55)**	0.89	111.34**
20	معدل التضخم (X_9) (٪)	$\hat{Y}_t = 5.39 + 0.42t$ (3.06)** (2.32)*	0.27	5.37*
21	سعر الخصم (X_{10})	$\hat{Y}_t = 11.21 - 0.17t$ (26.89)** (-3.86)**	0.52	14.92**
22	عدد السكان (X_{11}) (مليون نسمة)	$\hat{Y}_t = 61.49 + 1.59t$ (266.17)** (56.67)**	0.99	3211*

حيث:

$\hat{Y}_t$= القيمة التقديرية لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة الدعم لرغيف الخبز في المشاهدة i.

t= متغير يعبر عن الزمن، 1، 2، ...، 16.

المصدر: نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بالجدول رقم (4) بالبحث.

جدول (7): القياس الإحصائي لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري بالانحدار المرحلي خلال الفترة (2000-2015)

رقم المعادلة	الصورة المستخدمة	النموذج القياسي	$R^{/2}$	F
23	الخطية	$\hat{Y}_t = -0.93 + 1.07X_4 + 0.23\ X_8 - 0.01X_9$ $(-0.56)\ \ (4.13)^{**}\ (3.01)^{**}\ \ (-2.58)^{*}$	0.88	38.94**
24	النصف لوغاريتمية	$\text{Log}\ \hat{Y}_t = 6.15 - 0.48X_{11} + 0.001X_7$ $(6.41)^{**}\ \ (-5.24)^{**}\ \ (3.03)^{**}$	0.79	29.52
25	اللوغاريتمية مزدوجة	$\text{Log}\ \hat{Y}_t = -5.24 + 0.71\log X_4 - 0.001\ \log X_9 + 1.42\ \log X_3$ $(-2.68)^{*}\ \ (2.88)^{**}\ \ \ \ (-6.07)^{**}\ \ \ \ (2.65)^{*}$	0.95	113.17**

حيث:

$\hat{Y}_t$ القيمة التقديرية لقيمة الدعم رغيف الخبز بالمليار جنيه في المشاهدة i

X_3 القيمة التقديرية لصافي الدخل الزراعي بالمليار جنيه في المشاهدة i

X_4 القيمة التقديرية للصادرات الزراعية بالمليار جنيه في المشاهدةi

X_7 القيمة التقديرية لسعر استيراد القمح بالجنيه في المشاهدة i

X_8 القيمة التقديرية لصافي الاحتياطي النقدي الأجنبي بالمليار دولار في المشاهدة i

X_9 القيمة التقديرية لقيمة الاستهلاك العائلي بالمليار جنيه في المشاهدة i

X_{11} القيمة التقديرية لسعر الخصم في المشاهدة i

i = 1، 2، ...، 16.

المصدر: جمعت وحسبت من نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بالجدول رقم (4) بالبحث.

2- الصورة النصف لوغاريتمية:

أظهرت النتائج الواردة في المعادلة رقم (24)، أن سعر الخصم يحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي قيمة الدعم لرغيف الخبز حيث أنه بزيادة سعر الخصم بنحو 1٪، يؤدي إلي نقص قيمة الدعم بنحو 4.8٪، ويأتي سعر استيراد القمح في المرتبة الثانية، حيث أكدت النتائج أنه بزيادة سعر استيراد القمح بنحو 10٪، يترتب عليه زيادة قيمة الدعم لرغيف الخبز بنحو 0.01٪، وقد بلغ معامل التحديد المعدل نحو 0.79 وهو ما يعنى أن نحو 79٪ من هذين العاملين يشرحان ويفسران مقدار التغير في قيمة الدعم لرغيف الخبز المصري.

3- الصورة اللوغاريتمية المزدوجة:

أظهرت النتائج الواردة بالمعادلة رقم (25)، أن عامل قيمة الصادرات الزراعية يحتل المرتبة الأولي من حيث التأثير علي قيمة الدعم لرغيف الخبز حيث أنه بزيادة قيمة الصادرات الزراعية بنحو 10٪، يؤدي إلي زيادة قيمة الدعم لرغيف الخبز بنحو 7.1٪، ويأتي عامل الاستهلاك العائلي في المرتبة الثانية من حيث التأثير علي قيمة الدعم، حيث أظهرت النتائج أنه بزيادة قيمة الاستهلاك العائلي بنحو 10٪، يترتب عليه نقص قيمة الدعم لرغيف الخبز بنحو 0.01٪. ويأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة عامل صافي الدخل الزراعي من حيث التأثير علي قيمة الدعم، حيث أظهرت النتائج أنه بزيادة قيمة صافي الدخل الزراعي بنحو 10٪، يترتب عليه زيادة قيمة الدعم لرغيف الخبز بنحو 14.2٪، وقد بلغ معامل التحديد المعدل نحو 0.95 وهو ما يعنى أن نحو 95٪ من هذه العوامل يشرح ويفسر التغير في قيمة الدعم لرغيف الخبز.

التوصيات:

1- إعادة هيكلة الدعم الحكومي المصري في إطار استراتيجية قومية لها أهداف معينة ومدروسة مما يساعد في زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الاستهلاك النهائي الداعم لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي.

2- رفع كفاءة الصوامع والمخازن لتقليل الفاقد من محصول القمح، والتوسع في خلط القمح بدقيق الذرة لتوفيره لكافة المواطنين.

3- تحسين جودة رغيف الخبز المصري عن طريق وضع المواصفات الفنية للخبز البلدي المدعم علي أن يقوم بإعداده القطاع الخاص ثم تقوم الحكومة بشرائه وبيعه بأسعار مدعمة للمستهلكين.

4- إحكام الرقابة علي المخابز لمنع تسريب الدقيق المدعم وبيعه في السوق السوداء.

5- توعية المواطنين عن طريق تغيير وترشيد عادات الاستهلاك للخبز.

6- إنشاء قاعدة بيانات دقيقه للحائزين علي بطاقات التموين لمنع الازدواجية وضبط منظومة الدعم.

7- وضع القوانين الصارمة التي تجرم التلاعب في منظومة الدعم.

8- تشديد الرقابة علي الأجهزة المعنية علي المطاحن لضمان جودة الدقيق ووصوله لمستحقيه.

9- وضع الضوابط التي تمكن مفتشي التموين من الرقابة المحكمة علي المخابز التي تشارك في الدعم.

المراجع:

1- **زينب توفيق السيد عليوة (دكتور)، تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة** من 1990 إلي 2014، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد (74)، أغسطس 2016.

2- دعاء سمير محمد مرسي أحمد (دكتور)، دراسة اقتصادية لمنظومة الخبز الجديدة على الدعم الغذائي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (25)، عدد (3)، سبتمبر 2015.

3- منار عزت محمد بيومي (دكتور)، دراسة اقتصادية لأزمة الدعم في الاقتصاد المصري (المشاكل والحلول)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (24)، عدد (1)، مارس 2014.

4- علاء الدين سعيد الشبراوي (دكتور)، أمل كامل أمين (دكتور)، دراسة اقتصادية لتقييم عقد اتفاق إنتاج الخبز البلدي المدعم 82٪ لعام 2013، المؤتمر الحادي والعشرون للاقتصاديين الزراعين، 30-31 أكتوبر 2013.

5- هاني سعيد عبد الرحمن الشتلة (دكتور) وآخرون، دراسة اقتصادية لبدائل مقترحة لخفض دعم رغيف الخبز وأثرها على الاقتصاد القومي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (24)، عدد (3)، سبتمبر 2015.

6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.

7- A. S. Gold bergek, Econometric Theory, Johnvilley, Sons, Inc, New York,1964.

8- Croxton and Cowden, Applied Statistics, Second Edition, Prentice Hall of India, New Delhi, 1960.

AN ECONOMIC STUDY FOR IMPORTANT ECONOMIC VARIABLES AFFECTING EGYPTIAN BREAD SUBSIDY

M. A. ElSayed
Dept. of Economic & Rural Development, Fac. of Environ. Agri. Sc., Arish University

ABSTRACT: *The Subsidy issue is considered one of the important issues for many countries in different political, social and economic systems, but the developing countries for many reasons, are considered the most in need of subsidy systems in order to combat poverty.The continued increase in the bread subsidy increased its value from L.E 1500 million in 2000 to L.E 9100 million in 2015.*

The research aims to study the most important factors affecting the bread subsidy and to determine the most important economic and production variables for wheat crop, to study the relative importance of bread subsidies compared with the total food subsides.

The results indicate that the bread subsides reached L.E 8600million in 2000, while the total food subsides reached L.E 16800 million in 2009, the relative importance of the value of bread subsidies about 71.4%, compared to 43.5% from the total food subsides.

The results indicated that the most important variable affecting the value of bread subsidy were the agricultural exports, the net monetary reserves and the family consumption.

The semi-logarithmic function results indicated that the discount rate came in the first rank, the increase in discount rate by 1% leads to decrease the subsidy by 4.8%. Wheat import price came in the second rank. The increase in wheat import price by 10% leads to increase bread subsidy by 0.01%.

The double log function results indicated that the family consumption and the net farm income were the most important variables affecting the value of bread subsidy.

Research has recommended raising the efficiency of the silos and warehouses to reduce wastage of wheat crop, and the expansion of mixing wheat flour with corn flour corn to be provided to all citizens, educate citizens by changing and rationalizing the consumption habits of bread, to observe and control over the organs concerned to mills to ensure strict quality of and access to those who deserve it, put the controls that enable inspectors Supply ministry to control the bakeries that are involved in the subsidy, put strict laws that criminalize the manipulation of the support system.

Key words: *Egyptian Bread, Wheat crop, Subsidy.*